

[التوجيهات القرآنية في المهر وتطبيقها في المجتمع المسلم في بنغلاديش: دراسة تحليلية تقويمية]

إعداد الباحث:

[الدكتور محمد معين الدين، الأستاذ المشارك، قسم اللغة العربية وآدابها، الجامعة الإسلامية العالمية شيتاغونغ،
بنغلاديش]

الملخص:

يتناول البحث موضوع "المهر" من منظور القرآن الكريم، مركزاً على التوجيهات القرآنية المتعلقة به، ومدى تطبيقها في المجتمع المسلم في بنغلاديش. فالمهر في القرآن الكريم هو رمز تكريم المرأة، وحق ثابت لها، إلا أن الممارسة الاجتماعية في بعض المجتمعات – ومنها بنغلاديش – قد شهدت انحرافات عن هذا المفهوم، تمثلت المغالاة في المهور، أو عدم تسليمها فعلياً للزوجة، أو اعتبار المهر مجرد إجراء رمزي. وناقش الأسباب الاجتماعية والاقتصادية والدينية لهذه الظواهر، مثل الجهل بالأحكام الشرعية، أو التأثير بالعادات والتقاليد.

وخلص البحث إلى أن هناك تباين واضح بين النص القرآني والتطبيق الواقعي في كثير من الحالات، ما يتطلب جهوداً إصلاحية من قبل العلماء والدعاة والمؤسسات التعليمية والإعلامية، لنشر الوعي وتصحيح الفهم الخاطئ حول المهر.

الكلمات المفتاحية: المهر، الدوطة، وثيقة الزواج، التوجيهات القرآنية، الأسرة، مجتمع بنغلاديش.



<https://doi.org/10.62690/ijssp2613>

[Qur'anic Directives on Dowry and its Implementation in the Muslim Society of Bangladesh: An Analytical and Evaluative Study]

Researcher:

[Dr. Mohammad Moeen Al-Din]

Abstract:

This study explores the concept of *mahr* (dower) from the perspective of the Qur'an, focusing on the Qur'anic directives related to it and their application in the Muslim society of Bangladesh. In the Qur'an, *mahr* is presented as a symbol of honoring women and a firmly established right for them. However,

social practices in some communities — including Bangladesh — have deviated from this concept. These deviations include excessive demands in *mahr*, failure to deliver it to the wife, or treating it as a mere formality.

The research examines the social, economic, and religious factors behind these phenomena, such as lack of awareness of Islamic rulings or the influence of cultural traditions. The study concludes that there is a clear discrepancy between the Qur'anic text and the actual practices in many cases. This calls for reform efforts by scholars, preachers, educational institutions, and media outlets to raise awareness and correct the misconceptions regarding *mahr*.

Keywords: Mahr, Dowry, Marriage Contract, Qur'anic Directives, Family, Bangladeshi Society.

مقدمة:

يُعد المهر أو الصداق من أحد أركان عقد الزواج في الشريعة الإسلامية، وقد اهتم القرآن الكريم عناية خاصة بهذا الركن، حيث ورد ذكره في عدد من الآيات التي تبين مشروعيته، وتوضح أحكامه، وتُرسي المبادئ الأخلاقية والاجتماعية التي تحكم تقديمه. والمهر ليس مجرد عرف اجتماعي، بل هو تشريع إلهي يهدف إلى تكريم المرأة وصيانة حقوقها.

ورغم وضوح التوجيهات القرآنية في هذا الشأن، إلا أن التطبيق العملي للمهر يختلف من مجتمع إلى آخر، متأثرًا بالعادات، والتقاليد، والظروف الاقتصادية والاجتماعية. وفي بنغلاديش، وهي دولة ذات أغلبية مسلمة، تُمارس تقاليد المهر بطرق قد تتفاوت بين الالتزام بالتعاليم الشرعية والتأثر بالعوامل الثقافية والمجتمعية. وفي كثير من الحالات، يظهر نوع من الانحراف عن المقصد القرآني، سواء بالمغالاة في المهر أو بجعل المرأة أو أهلها هم فبينما يُفترض أن يكون المهر وسيلة لتكريم المرأة، نجده المطالبون بدفعه، كما يحدث في بعض الأعراف هناك في بعض الحالات يتحول إلى عبء مالي على الزوج أو وسيلة للمتاجرة بالزواج.

فتسعى هذه الدراسة إلى استجلاء التوجيهات القرآنية المتعلقة بالمهر، وتحليل مدى التزام مسلمي بنغلاديش بها في الواقع المعاصر، مع الوقوف على التحديات الاجتماعية والثقافية التي تحول دون تطبيق هذه التوجيهات بصورة صحيحة.

1.1- مشكلة البحث وأسئلتها :

على الرغم من وضوح النصوص القرآنية التي تنظم المهر، إلا أن الواقع المعاش في كثير من المجتمعات الإسلامية، ومنها بنغلاديش، يشهد تفاوتًا كبيرًا في التطبيق، حيث تسود ممارسات تخالف المقاصد الشرعية. لذا يسعى البحث للإجابة عن السؤال الرئيسي: إلى أي مدى يلتزم مسلمو بنغلاديش بالتوجيهات القرآنية المتعلقة بالمهر؟، وما أبرز مظاهر الانحراف عنها، وأسبابها؟

ويتفرع من هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية، منها:

1- ما هي التوجيهات القرآنية الأساسية المتعلقة بالمهر؟

- 2- ما مدى مطابقة هذا التطبيق في المجتمع البنغلاديشي لتوجيهات القرآنية؟
- 3- ما أبرز العوامل الاجتماعية والثقافية التي تؤثر في تطبيق هذه التوجيهات؟
- 4- ما الآثار المترتبة على الانحراف عن الهدى القرآني في موضوع المهر؟
- 5- ما السبل المقترحة لتقويم هذه الممارسات بما يتفق مع مقاصد الشريعة؟

2.1- أهداف الدراسة

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

- أولاً: استخلاص التوجيهات القرآنية المتعلقة بالمهر بيان المفهوم الشرعي للمهر في ضوء القرآن الكريم ، وتوجيهاتها ومقاصدها.
- ثانياً: دراسة وتحليل واقع المهور في المجتمع البنغالي المسلم بيان فلسفة المهر في الإسلام من منظور قرآني تحليل الآيات القرآنية ذات العلاقة بالمهر.
- ثالثاً: تقويم الممارسات المجتمعية للمهر بين مسلمي بنغلاديش.
- رابعاً: تقديم توصيات شرعية واجتماعية لمعالجة الانحرافات عن التوجيه القرآني.

3.1- أهمية البحث

تنبع أهمية هذا البحث من عدة جوانب:

- أهمية شرعية : يتناول موضوعاً ورد فيه نص قرآني صريح، ما يوجب العناية به فهماً وتطبيقاً، خاصة في ظل الانحرافات المعاصرة.
- أهمية اجتماعية وإصلاحية : يساهم في تسليط الضوء على مظاهر الخلل في ممارسات الزواج، خاصة قضية المغالاة في المهور، وهي من أهم أسباب عزوف الشباب عن الزواج في بعض المناطق. ويقدم رؤية تقويمية مستندة إلى القرآن الكريم، تسعى لتصحيح المفاهيم والممارسات السائدة حول المهر في المجتمع البنغلاديشي.
- أهمية علمية : يُعد من البحوث النادرة التي تربط بين النصوص القرآنية والتطبيقات المجتمعية في بيئة معينة، ما يفتح آفاقاً للباحثين في مجالات الفقه الاجتماعي والتربية الإسلامية والدراسات القرآنية.

4.1- منهج البحث

اعتمد الباحث على المنهج التحليلي في تناول النصوص القرآنية وتفسيرها، وعلى المنهج التقويمي لتقييم الممارسات الفعلية في المجتمع البنغلاديشي، بالاستناد إلى نتائج دراسات ميدانية واستبيانات وآراء مجتمعية.

5.1- حدود البحث

الحدود الموضوعية : ينحصر البحث في التوجيهات القرآنية على مجتمع المسلمين في بنغلاديش، دون التطرق لمجتمعات إسلامية أخرى، إلا للمقارنة أو الاستثناس.

الحدود المكانية والزمانية : يركز البحث على المجتمع البنغلاديشي فقط وفي الواقع المعاصر خاصة في العقدين الأخيرين (2010-2025)، مع الإشارة إلى بعض الخلفيات التاريخية عند الحاجة.

1. 6 الدراسات السابقة

من خلال مراجعة الدراسات السابقة، يمكن ملاحظة التالي:

دراسات تناولت المهر من منظور فقهي عام: مثل أبحاث تناولت أحكام المهر وشروطه وأنواعه في الفقه الإسلامي، لكن كثيرًا منها ركز على الجانب النظري دون التطرق إلى دراسة الواقع في دول محددة كبنغلاديش.

ودراسات اجتماعية عن الزواج في بنغلاديش: توجد دراسات ميدانية ناقشت ظواهر مثل ارتفاع المهور، وتأثيرها على تأخر الزواج، وزواج القاصرات، لكنها غالبًا ما تناولت الجانب الاجتماعي فقط، دون الربط العميق بالتوجيهات القرآنية.

قلة الدراسات التحليلية التقييمية:

هناك ندرة في الدراسات التي اعتمدت منهجًا تحليليًا وتقييميًا في تقييم مدى تطبيق المجتمعات الإسلامية (ومنها المجتمع البنغلاديشي) للتوجيهات القرآنية في قضايا الزواج والمهر.

الحاجة إلى دراسات محلية الطابع: تُظهر الدراسات السابقة أن هناك فجوة في الدراسات التي تجمع بين التحليل النصي القرآني والدراسة الميدانية الواقعية في بيئة محلية محددة، مثل بنغلاديش، وهو ما يسعى هذا البحث إلى معالجته.

مصطلحات البحث :

المهر

المهر في اللغة ويعني العطاء والهبة. ويُشار إليه أحيانًا بالصدّاق. ، والجمع مهرور ، (الن منظور ، ج 5 ، ص 185). ومن معاني المهر أيضا صدّاق المرأة أي حقها المالي (أنيس وآخرون 2004 ، ص 889) . والمهر في اصطلاح الشريعة الإسلامية " هو المال الذي تستحقه الزوجة على زوجها بالعقد عليها أو بالدخول بها". (الموسوعة الفقهية: مادة م ه ر) ، أو هو العوض الواجب على الزوج بعقد النكاح " أي هو تعويض واجب على الزوج نتيجة عقد الزواج (التويجري 2010، ص 814) وعليه، فالمهر هو مال أو متاع يقدمه الزوج لزوجته مقابل عقد الزواج، وهو حق مشروع للزوجة يجب على الزوج دفعه.

المهر المسمى

هو المهر الذي يتم تحديده وقت العقد، أو يتم الاتفاق عليه لاحقاً، أو يتم تحديده من قبل القاضي (المرغيناني، 324/2)، وتفصيله أن تسمية المهر في العقد مستحبة، فإذا سمي المهر استحققت المرأة بالدخول كامل المهر المسمى، فإن افترق الزوجان قبل الدخول نظرنا، فإن كانت الفرقة بموت أحد الزوجين فلها كامل المسمى، وإن كانت الفرقة بسبب من جهة الزوج كطلاقه وخلعه وردته، فلها نصف المهر.

مهر المثل:

هو المهر الذي يُعطى لمثيلات المرأة في النسب، والسن، والبيئة، والحالة الاجتماعية، ويُقدّره القاضي أو العُرف عند النزاع، ويُعتبر تعويضاً عادلاً عن عدم تسمية المهر. (معجم لغة الفقهاء، ص 466)

فهذا المهر الذي اعتاد الناس أن يمهروا به المرأة هو مهر المثل لمن لم يسم لها زوجها مهراً في العقد أو غير ذلك. فالمهر نوعان: الأول: المهر المسمى، وهو الذي اتفق عليه الزوجان. والثاني: مهر المثل، وهو الذي يُفرض على الزوج إذا لم يكن هناك اتفاق على تسمية المهر في عقد النكاح.

الدوطة (المهر العكسي)

الدوطة تعد من الألفاظ الدخيلة على اللغة العربية، أصله فرنجية والتي تطلق على المال الذي تدفعه العروس لعروسها (الأعظم، رفيق)، ويرادفها Dowry باللغة الإنجليزية، و Jautuk باللغة البنغالية.

والمراد بها المال الذي تدفعه العروس أو أهلها للعريس أو لأسرته دون أن يكون ذلك لإتمام الزواج، ويشابه ذلك مفهوم الهدية أو العطية، وتعريفها في الموسوعة الوطنية لبنغلاديش "الدوطة تشير إلى الهدايا التي تقدم عند الزواج الفتاة بشكل طوعي من قبل والديها وأقاربها والضيوف؛ لكي تستخدمها كما تشاء في بيت زوجها لصالحها ورفاهيتها". (4 304. Banglapedia, 2023)

الكابين (وثيقة الزواج) :

الكابين، أو عقد الزواج، هو وثيقة رسمية تثبت عقد زواج بين شخصين. يُعدّ الكابين بمثابة إثبات قانوني وشري لوجود علاقة الزواج، ويتضمن معلومات أساسية عن الزوجين، والولي (إن وجد)، والشهود، وتفاصيل أخرى تتعلق بالعقد.

بموجب قوانين بنغلاديش، يقوم القاضي المُعيّن من قبل الحكومة بإتمام عقد الزواج (الكابين نامه) في النموذج الذي تحدده الحكومة. ويُعتبر عقد الزواج المُسجّل بشكل صحيح وثيقة قانونية في قضايا مثل استحقاق المهر للزوجة، ونفقتها، وتحديد الوراثة، وإثبات نسب الأبناء. (الموسوعة الوطنية الإلكترونية لحكومة بنغلاديش).

2- الإطار النظري

تم تقسيم الإطار النظري إلى ثلاثة محاور ، يتناول المحور الأول مفهوم المهر وحكمه ومقداره ويتناول المحور الثاني التوجيهات القرآنية في المهر ، أما المحور الثالث فيتناول الانحرافات في المهر

المحور الأول : مفهوم المهر وحكمه ومقداره

مفهوم المهر

هو المال الذي تستحقه الزوجة على زوجها بالعقد عليها أو بالدخول بها، وهو حق ثابت للمرأة يقره الإسلام تكريمًا لها واعترافًا بحقوقها في الملكية المالية. لذلك عرفه بعض الفقهاء بأنه "مال يُعطى للمرأة عند عقد الزواج، إما عاجلاً أو مؤجلاً، وهو من حقوقها التي لا يسقطها شيء." (التويجري 2010، 814) وقال د. سعدي أبو جيب: "هو ما يدفعه الزوج إلى زوجته بعقد النكاح والدخول بها أو الخلوة الصحيحة" أي هو ما يقدمه الزوج لزوجته بسبب عقد الزواج، سواء حصل الدخول أو الخلوة الشرعية (أبو جيب 1992، 341). وعليه، فالمهر هو مال أو متاع يقدمه الزوج لزوجته مقابل عقد الزواج، وهو حق مشروع للزوجة يجب على الزوج دفعه.

الألفاظ الدالة على معنى المهر

وللمهر مسميات متعددة في كتب الفقه منها الصداق ، والصدقة ، والنحلة ، والأجر ، والفريضة ، والعقر ، والطول ، والعلاق والحياء ، والقنطار ، وغيرها من الأسماء. وقال النووي: وفيه- أي الصداق- لغات: صداق وصدّاق بفتح الصاد وكسرهما، وصدقة بفتح الدال، وصدقة بضمهما، وله ستة أسماء آخر: المهر، والفريضة، والنحلة، والأجر، والعليقة، والعقر بضم العين (النووي ، 1998، 174 :1). فمنهم من عدها ثمانية وبعضهم عدها عشرة، وهي: المهر، الصداق أو صدقة، الأجر، النحلة، فريضة، وجبّاء، وعُقر، وعلائق، وطول، ونكاح. (الزحيلي ، 2013، 247 :7). وهذه الأسماء كلها مأخوذة من كتاب الله تعالى ومن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومن كلام العرب. وهي تؤدي نفس المعنى المذكور في تعريف المهر.

الحكم الشرعي للمهر

المهر واجب شرعاً في عقد الزواج، وهو حق مالي للمرأة على زوجها، لا يصح العقد بدونه، سواء ذكر في العقد أو لم يُذكر، ويُعرف أيضًا بـ"الصداق". والأدلة الدالة على وجوب المهر قد وردت في القرآن والسنة والإجماع.

1- القرآن الكريم

اما الاية التي تدل على وجوب المهر فهو قوله تعالى ﴿ وَآتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء: 4]. فهذه الاية دلالة وجوب الصداق للمراه وهو مجمع عليه ولا خلاف فيه (القرطبي 1964 : 23 : 5). وقوله تعالى أيضا : ﴿ فَأَنْكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مَخْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ ﴾ [النساء: 25] فقوله: وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ أي: ولو كنَّ إماءً، فإنه كما يجبُ المهرُ للحرة، فكذلك يجبُ للأمة ؛ فالآية تدلُّ على وجوبِ المهرِ لها في عموم الأحوال (السعدي، 1997، 174).

2- السنة

وأما الأحاديث التي وردت في وجوب المهر ومنها قوله صلى الله عليه وسلم ما رواه سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءته امرأة فقالت: إني وهبت نفسي لك: فقامت طويلاً، فقال رجل: يا رسول الله، رَوَّجْنِيهَا، إن لم يكن لك بها حاجة. فقال: هل عندك من شيء تُصَدِّقُهَا؟ فقال: ما عندي إلا إِرَارِي هذا. فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: إِرَارُكَ إِنْ أَعْطَيْتَهَا جِلْسَتْ وَلَا إِرَارَ لَكَ، فَالْتَمَسَ شَيْئًا قَالَ: مَا أَجَد. قَالَ: الْتَمَسَ وَلَوْ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ. فَالْتَمَسَ فَلَمْ يَجِدْ شَيْئًا. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ هَلْ مَعَكَ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؟ قَالَ: نَعَمْ. فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: رَوَّجْتُكَهَا بِمَا مَعَكَ مِنَ الْقُرْآنِ (البخاري 1987، ح 5135).

فهذا الحديث يدل على أن النكاح لا بد فيه من الصداق

3- الاجماع

أجمع المسلمون على مشروعية الصداق في النكاح لحكم وهي إظهار حظر هذا العقد ومكانته واعزاز المرأة وإعزاز المرأة وإكرامها، وفيه تمكين المرأة من التهيؤ للزواج بما يلزم لها من لباس ونفقة (الزحيلي، 2002: 241: 9). وقال ابن عبد البر قال ابن عبد البر: "أجمع علماء المسلمين أنه لا يجوز لأحد أن يطاءً فرجاً وهب له دون رقبته، وأنه لا يجوز له وطء في نكاح بغير صداقٍ مُسمًى: ديناً أو نقداً، وأنَّ المفوض إليه لا يدخل حتى يسمي صداقاً، فإن وقع الدخول في ذلك لزم فيه صداق المثل". (ابن عبد ربه 1978، 5:408).

مقدار المهر

فليس في نصوص الشريعة ما يفيد أن للمهر حداً لا يجوز أن يتجاوزه كثرة، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا﴾ [النساء: 20]، فللموسر أن ي مهر امرأته بما أمكنه ولو بلغ قنطاراً.

فقوله تعالى: وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فيه دليل على أنه لا حد لأكثره؛ لتركه النهي عن القنطار وهو كثير، ولأنَّ القنطار ذكر مثلاً على المبالغة في المهر، أي: وإن بلغ المهر قنطاراً فلا يحق لكم أن تأخذوا منه شيئاً (الشافعي، 1997، 5، 63). وقوله تعالى: وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴿[النساء: 4] والإطلاق في قوله تعالى: صَدَقَاتِهِنَّ؛ فإنه يشمل ما قل أو كثر من الصداق (ابن حجر، 2001، 413: 9). ففرى أن لإسلام لم يحدد مقدراً معيناً للمهر، بل تركه حسب الاتفاق بين الطرفين. ويتم تحديده بناءً على عدة اعتبارات مثل مهر أخوات الزوجة وعماتها وخالاتها، وكذلك الوضع المالي والاجتماعي لعائلة الزوجة، بالإضافة إلى قدرة الزوج المالية، وهي العامل الأساسي.

المحور الثاني: التوجيهات القرآنية في المهر

* الآيات القرآنية في المهر

ورد ذكر المهر في عدة آيات قرآنية من أبرزها:

قوله تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4].

قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَتَيْتُمُوهُنَّ قِنطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا﴾ [النساء: 20]

قوله تعالى: ﴿لَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ إِنْ طَلَقْتُمُ النِّسَاءَ مَا لَمْ تَمْسُوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً وَمَتَّعُوهُنَّ عَلَى الْمَوْسِعِ قَدَرَهُ وَعَلَى الْمُقْتَرِ قَدَرُهُ مَتَاعًا بِالْمَعْرُوفِ حَقًّا عَلَى الْمُحْسِنِينَ﴾ [البقرة: 236]

قوله تعالى: ﴿فَانكِحُوهُنَّ بِأَذْنِ أَهْلِهِنَّ وَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء: 25]

قوله تعالى: ﴿وَأَحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ فَرِيضَةً﴾ [النساء: 24]

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْضِلُوهُنَّ لِتَذْهَبُوا بِبَعْضِ مَا آتَيْتُمُوهُنَّ﴾ [النساء: 19]

قوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أُحِلَّ لَكُمْ الطَّيِّبَاتُ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَلَّ لَكُمْ وَطَعَامُكُمْ حَلَّ لَهُمْ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الْمُؤْمِنَاتِ وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ مِنْ قَبْلِكُمْ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ وَلَا مُتَّخِذِي أَخْدَانٍ وَمَنْ يَكْفُرْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ [المائدة: 5]

قوله تعالى: ﴿وَلَيْسَتَعْصِفُ الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ نِكَاحًا حَتَّى يَغْنِيَهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: 33]

قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا جَاءَكُمْ الْمُؤْمِنَاتُ مُهَجِرَاتٍ فَامْتَحِنُوهُنَّ اللَّهُ أَعْلَمُ بِإِيمَانِهِنَّ فَإِنْ عَلِمْتُمُوهُنَّ مُؤْمِنَاتٍ فَلَا تَرْجِعُوهُنَّ إِلَى الْكُفَّارِ لَا هُنَّ حَلَّ لَهُمْ وَلَا هُمْ يَحِلُّونَ لَهُنَّ وَءَاتُوهُنَّ مَا أَنْفَقُوا وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ إِذَا آتَيْتُمُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ وَلَا تُمْسِكُوا بِعِصَمِ الْكُوفَرِ وَاسْأَلُوا مَا أَنْفَقْتُمْ وَلَيْسَ لَكُمْ أَنْفَقُوا ذَلِكَ حُكْمُ اللَّهِ يُحْكُمُ بَيْنَكُمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [الممتحنة: 10]

والآيات القرآنية السابقة المتعلقة بالمهر في الزواج تتضمن بعض التوجيهات القرآنية جملة من المبادئ التي تُرشد إلى كيفية التعامل مع المهر (الصداق) بوصفه أحد أركان عقد النكاح الشرعي في الإسلام. وفيما يلي أبرز هذه التوجيهات مع أدلتها من القرآن الكريم:

1- إن المهر فرض واجب وليس هبة اختيارية

قد أوجب القرآن الكريم دفع المهر للمرأة عند الزواج، وهو حق خالص لها. فقال تعالى: ﴿وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدَقَاتِهِنَّ نِحْلَةً﴾ [النساء: 4]، الصداق (المهر) فريضة على الزوج، يجب أن يُعطى للزوجة من غير من ولا أذى، ويجب أن يُؤتى عن طيب نفس، وذكر "نِحْلَةً": أي عن طيب نفس وبمحض التبرع، لا مئة فيه ولا تأفف. فالآية تأكيد على حق المرأة في مهرها وأن المهر ليس مجرد عرف اجتماعي، بل هو حق شرعي واجب. ولا يُعد المهر مسقطاً بمجرد الطلب أو الرجاء أو الضغط أو الخداع، بل يجب أدائه كاملاً، ولا يحق للزوج استرداده بأي حيلة بعد دفعه. ومع ذلك، إذا سامحت الزوجة طواعية وبطبيعة خاطر في جزء من المهر أو كله، أو أعادت جزءاً منه أو كله بعد قبضه

بكامل إرادتها، فإن ذلك جائز (ابن كثير 1990، 1:442). فالزوجة تستحق المهر كاملاً حتى لو لم يُسمّى في العقد، ويجب على الزوج دفعه.

2- المهر حق خالص للمرأة

قرّ الإسلام المهر بوصفه حقاً مالياً خالصاً للمرأة، لا يشاركها فيه أحد، ولا يحقّ لوليّها أو زوجها أن يتصرف فيه دون إذنها. وقد دلّت على ذلك الآيات القرآنية الصريحة، ومن أبرزها قول الله تعالى: ﴿ وَأَتُوا النِّسَاءَ صَدُقَاتِهِنَّ نِحْلَةً ﴾ [النساء: 4] قد أعطى القرآن الكريم للمرأة الحرية التامة في التصرف بمهرها كيف تشاء، سواء أنفقته، ادخرته، أو أعادت شيئاً منه لزوجها. قال تعالى في نفس الآية: ﴿ فَإِنْ طِبَّنْ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ نَفْسًا فَكُلُوهُ هَنِيئًا مَرِيئًا ﴾ [النساء: 4]، أي إذا وهبت لك المرأة من مهرها شيئاً، أي تنازلت لك عن جزء منه عن طيب خاطر وبمحض إرادتها، دون إكراه أو ضغط.

فالآية تأمر بإعطاء النساء مهورهن كاملة، ولكنها تجيز للزوج أخذ ما تنازلت عنه الزوجة من مهرها عن طيب خاطر، وتؤكد على أن هذا جائز و حلال. يقول الإمام القرطبي في تفسيره: "النحلة" في الآية تعني العطية الخالصة، دلالة على أن المهر للمرأة، لا لأبيها ولا لوليها". (القرطبي، 2004، 1:312). فالمهر يكون ملكاً خالصاً للزوجة تتصرف فيه كما تشاء، ولها أن تهب منه لمن تشاء كما تريد.

3- عدم تقييد مقدار المهر

من مظاهر رحمة الشريعة الإسلامية ومرونتها في تنظيم شؤون الأسرة، أنها لم تُقيّد مقدار المهر بمبلغ معين، بل جعلته مفتوحاً للاتفاق بين الزوجين، مع التأكيد على التيسير والتوافق، لا التعسير أو المغالاة. لذا القرآن لم يحدد مقداراً معيناً للمهر، بل جعله قابلاً للتراضي بين الطرفين. فجاء في القرآن الكريم ما يدل على جواز قلّة المهر وكثرته على السواء، كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء: 20].

فقد ذكر في الآية "القنطار"، وهو المال الكثير، للدلالة على أنه لا حرج في دفع مهر كبير، ما دام عن طيب نفس، وفي المقابل جاءت السنة النبوية لتبيّن أن المهر القليل جائز أيضاً، وأن التيسير فيه أمر مستحب، كما في حديث سهل بن سعد: "زوجتكها بما معك من القرآن" (مسلم، 2003، ح 2134) ،

لذا اتفق الفقهاء على أن المهر لا يشترط أن يكون مالياً كثيراً، بل يكفي أن يكون له قيمة مالية معتبرة ولو بسيطة، وأن يكون معلوماً ومشروعاً. ويُحدد حسب قدرة الزوج والوضع الاجتماعي للطرفين، والهدف هو تسهيل الزواج وحفظ حقوق الزوجة.

4- النهي عن الظلم والأخذ من مال الزوجة التي تم تطليقها

حث القرآن الكريم على العدل وحذر من أخذ مال المرأة المطلقة بدون حق وجعله من الظلم المحرم. فعلى الجميع الالتزام بحقوق المرأة وحفظها وعدم التعدي عليها. والآية نفسها ﴿ وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴾ [النساء: 20]

إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا ﴿ [النساء: 20]. تتضمن توجيهها آخر للمسلمين بشأن التعامل مع الزوجات في حالة الطلاق فتوضح الآية أنه إذا أراد الرجل أن يطلق زوجته ويتزوج بأخرى، فلا يجوز له أن يسترد شيئاً مما أعطاه للزوجة الأولى من المهر، حتى لو كان هذا المهر قنطاراً (كمية كبيرة من المال) ، فتنتهي الآية عن الظلم والأخذ من مال الزوجة التي تم تطليقها، حتى لو كان الرجل يرغب في استبدالها بـزوجة أخرى. تؤكد الآية على أهمية الوفاء بالحقوق المالية للزوجة وعدم استغلالها أو أخذ مالها عند الفراق. كما أنها تنهى عن أخذ المهر من الزوجة عن طريق الحيلة والبهتان.

5-النهي عن أخذ المهر بالباطل

حذر القرآن الكريم من أخذ المهر بالباطل، قال تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ زَوْجٍ مَّكَانَ زَوْجٍ وَآتَيْتُمْ إِحْدَاهُنَّ قِنْطَارًا فَلَا تَأْخُذُوا مِنْهُ شَيْئًا أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا ﴿ [النساء: 20]. وهذا يدل على أن أخذ المهر بغير حق يعتبر إثماً عظيماً. الآية "أَتَأْخُذُونَهُ بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُبِينًا" تعني: "أَتَأْخُذُونَهُ" أي تأخذون ما أعطيتموهن من مهر أو أموال، "بُهْتَانًا" أي ظلمًا وافتراءً وكذبًا، و"إِثْمًا مُبِينًا" أي ذنبًا واضحًا لا شك فيه. يقول القرآن الكريم في تفسيره أن هذه الآية تنهى عن أخذ المهر من الزوجة بعد طلاقها، حتى لو كان المهر قنطاراً من مال، وذلك بعد أن يكون الزوج قد أعطاه للزوجة أو قرر لها كمهر. يوضح موقع القرآن الكريم أن هذا الأخذ يعتبر ظلمًا وإثماً واضحًا.

6- ثبوت المهر في حال الدخول وعدم التسمية

من القواعد الفقهية المستقرة في باب النكاح أن المهر يُثبت للمرأة بمجرد الدخول بها، حتى إن لم يُسمَّ في العقد أو لم يُتفق عليه صراحة، وهذا استناداً إلى نص القرآن الكريم وفهم الفقهاء له، حرصاً على ضمان حق المرأة ورفع أي ظلم قد يقع عليها. وقد دل على ذلك قوله تعالى: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً ﴿ [النساء: 24]، و"الأجور" هنا معناها المهور، فالآية توجب دفع المهر عند حصول الاستمتاع (أي الدخول).

كما قال سبحانه: ﴿وَإِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ ﴿ [البقرة: 237]، فإن فُرِضَ المهر وُسِّمِيَ في العقد، ثم حصل الطلاق قبل الدخول، استحققت المرأة نصف المهر، مما يدل على أن الدخول يُوجب كامل المهر حتى لو لم يكن مسمى.

ولهذا اتفق جمهور الفقهاء من المذاهب الأربعة على أن: "إذا تم العقد الصحيح، ولم يُسمَّ مهرٌ، ثم دخل الزوج بزوجته، فإن لها مهر المثل وجوباً". ((الزحيلي، 2002: 9:243).

7- العدالة والرحمة في التعامل مع المهر بعد الطلاق

جاءت التوجيهات القرآنية المتعلقة بالمهر لتُظهر بوضوح أن العدالة والرحمة مبدآن أساسيان في التعامل مع المهر حتى في حال الطلاق، مما يعكس عظمة التشريع الإسلامي وإنسانيته. فحتى عند انفصال الزوجين، يظل الإسلام حريصاً على حفظ الحقوق، وتقدير المعروف، ومنع الظلم أو الجفاء.

قال تعالى: ﴿إِنْ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَمْسُوهُنَّ وَقَدْ فَرَضْتُمْ لَهُنَّ فَرِيضَةً فَنِصْفُ مَا فَرَضْتُمْ إِلَّا أَنْ يَعْفُونَ أَوْ يَعْفُوَ الَّذِي بِيَدِهِ عُقْدَةُ النِّكَاحِ...﴾ [البقرة: 237]، فتشير الآية إلى أنه إذا طلق الرجل زوجته قبل الدخول بها وبعد تحديد المهر، فإن لها نصف المهر المفروض، إلا إذا تنازلت هي عن حقها في النصف أو عفا عنه الزوج الذي بيده عقدة النكاح (أي الزوج). فيدل هذا النص على عدالة الشريعة الإسلامية في توزيع الحقوق بين الطرفين، إذ أوجبت للمرأة جزءاً من المهر تعويضاً عن ارتباط لم يُستكمل، كما أقرت جواز العفو من أحد الطرفين على سبيل الفضل، سواء كان العفو من المرأة عن حقها، أو من الرجل بإعطائها المهر كاملاً. وتُظهر هذه الأحكام مدى توازن الإسلام بين حفظ الحقوق والدعوة إلى الإحسان والتسامح، خصوصاً عند الانفصال.

8- التفرقة بين النكاح والزنا

ومن حكم المهر الذي حدده القرآن هو التفرقة بين النكاح وبين المخازلة والمخادنة إذ في الجاهلية كان زوج يعطي مالا لولي المراه ويسمونه حلوانا ولا تأخذ المراه شيئا فابطل الله ذلك وأشار إليها بقوله ﴿فَأَنكِحُوهُنَّ بِإِذْنِ أَهْلِهِنَّ وَأَتُوهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَافِحَاتٍ وَلَا مُتَّخِذَاتٍ أَخْدَانٍ ۚ﴾ [النساء: 26]، محصنات غير مسافحات ولا متخذات اخدا فاخذان جمع خدا وهو صاحب الذي يكون معك في كل امر زهر وباطن واكثر ما يستعمل في من يصاحب بشهوه يقال خذل المراه وخدنها يعني حبها الذي يجني به في السر (الخازن 2000، 2:71) ودون ذلك البيغاء وهو الزنا بالايمان باجور معينه هو الذي ذكر الله النهي عنه بقوله ولا تكرهوا فتياتكم على البكاء ان اردنا تحسنا لتبتغوا عرض الحياه الدنيا

المهر في الإسلام جزء من عقد الزواج الشرعي، ويدل على علنية الزواج وشرعيته، بخلاف العلاقات السرية أو المحرمة. فالله فارق ظاهر بين النكاح والزنا، لأنه لا يوجد في الزنا مهر، ولا إلهاد، ولا ولي. وهذا القول ليس حديثاً، لكنه قاعدة فقهية قال بها الإمام ابن القيم الجوزية في كتابه "زاد المعاد"، حيث قال: "فالمهر من تمام النكاح، وتمييزاً له عن السفاح (الزنا)" (ابن القيم، 2004، 24: 4).

المبحر الثالث : والممارسات الواقعية للمهر في بنغلاديش والتوجيهات القرآنية

الوضع الحالي لممارسة المهر لدى المسلمين في بنغلاديش

إن المسلمين في بنغلاديش يشكلون الأغلبية الساحقة من سكان البلاد، بنسبة تفوق 90%. يتميزون بتمسكهم بالإسلام كدين وهوية، ويعرفون بتدينهم وبساطتهم واهتمامهم بالتعليم الديني. وعلى الرغم من ذلك يوجد بعض التخالفات والانحرافات التي تتعارض مع المبادئ والتوجيهات القرآنية، حيث أصبح المهر تقليداً اجتماعياً لدى جزء كبير من المجتمع المسلم في بنغلاديش اليوم، فإن أهميته وضرورته في الإسلام لا حدود لها. ومن خلال ما ورد في القرآن الكريم والحديث الشريف، يتضح بجلاء أن المهر حق أساسي وضروري للزوجة، ويجب على الزوج دفعه. ولا يحق لأي أحد التدخل في هذا الحق بدون رضا الزوجة التام. لذا، فإن من واجب كل زوج مسلم مؤمن أن يدفع المهر إلى زوجته برضا وسرور. مع ذلك يعتقد معظم الناس في بنغلاديش اعتقاداً راسخاً بأن المهر (المهر الإسلامي) هو مجرد إعلان رسمي في عقد الزواج، وهو ضمان للزواج لا يُدفع إلا عند الطلاق، ولكن وفقاً للشريعة الإسلامية، فإن للمهر علاقة مباشرة بعقد الزواج وليس له علاقة بالطلاق.

ولهذه المفاهيم الخاطئة المنتشرة بين الناس تبقى أغلب المهور المفروضة غير مدفوعة. ولإعطاء فكرة عن مدى هذا الواقع، نورد فيما يلي جزءاً من استطلاع أُجري في هذا الشأن.

وتم إجراء هذا الاستطلاع في وقت سابق بين أفراد من المجتمع المتعلم، لكنه يعطي لمحة عن مدى ممارسة دفع المهور في المجتمع. أُجري الاستطلاع بين 100 متدرب من 10 محافظات بنغلاديشية شاركوا في كلية تدريب المعلمين. من بينهم 95 حاصلون على شهادة البكالوريوس و5 حاصلون على شهادة الماجستير. وكان من بينهم 70 متزوجاً و30 غير متزوج. وكانت إجابات المتزوجين عن دفع المهور المفروضة كالتالي:

السؤال للمتزوجين	الإجابة	عدد المجيبين	النسبة المئوية
"هل دفعوا المهر المفروض؟"	لم يدفعوا	35	50%
	دفعوا جزءاً بسيطاً (لأنه يجب مس المهر قبل المعاشرة)	21	30%
	دفعوا على أقساط	2	2.9%
	دفعوا المهر كاملاً	1	1.4%
	عطوا الزوجة أرضاً دون تسجيل رسمي كمهر، أو قدموا ملابس ومجوهرات ومستحضرات تجميل كمهر	8،3	11.42%4.28%

وإجمالي المشاركين = 70 متزوجاً (100%)

أما غير المتزوجين، فقد تم سؤالهم عن الأحكام الدينية المتعلقة بالمهر، وأجاب 20 من أصل 30 بأنهم "لا يعرفون". (Oliullah & Suhaib 2011, pp. 47-49)

تجدر الإشارة إلى أن هذا الاستطلاع أُجري فقط بين أفراد من المتعلمين، أما نسبة كبيرة من أفراد المجتمع من غير المتعلمين أو قليلي التعليم، فالوضع لديهم أسوأ بطبيعة الحال. وتوضح إجابات المشاركين في الاستطلاع أنهم يفتقرون إلى المعرفة الصحيحة بالمهر، وأنهم لا يدركون أنه حق واجب الدفع. كما أنهم ليسوا على دراية بالقوانين الصريحة المتعلقة بهذا الأمر

النقاط المستخلصة من المناقشة أعلاه:

- كثير من الناس لا يعرفون شيئاً عن كيفية تحديد مبلغ المهر في الزواج.
- لا يعرفون ما الجوانب التي يجب مراعاتها عند تحديد المهر.
- سواء كان المهر قليلاً أو كثيراً، يجب دفعه كاملاً — ومع ذلك فإن الغالبية العظمى تجهل هذا.

• عامة الناس ليس لديهم وعي كافٍ بأحكام الإسلام والقوانين المحلية المتعلقة بدفع المهر.

أبرز الانحرافات في ممارسة المهر في بنغلاديش عن التوجيهات القرآنية

ففي بنغلاديش -رغم كونها دولة ذات أغلبية مسلمة - نرى أن هناك فجوة واضحة بين التوجيهات القرآنية المتعلقة بالمهر، وبين الممارسات الشائعة بين مسلميها . خاصة في الأوساط الريفية والفقيرة، التي تتعارض مع تعاليم الإسلام، ومن تلك الانحرافات:

1- ظاهرة المغالة في المهور المغالة في المهور:

إن تحديد المهر العالي هو من القضايا الاجتماعية والدينية حالياً في بنغلاديش التي تؤثر سلباً على الزواج وتيسيره، ويؤدي إلى عدد من الإشكاليات الزواج في الإسلام علاقة مباركة تُبنى على المودة والرحمة، وقد جعله الله ميسراً وسهلاً، ومن مظاهر هذا التيسير أن المهر لا يُقصد به التفاخر أو الكلفة، بل هو حق بسيط تؤديه الأسرة برضا وتقدير. لكن المؤسف أن هذه القاعدة الإلهية الجميلة تحولت في المجتمع البنغلاديشي إلى ظاهرة سلبية خطيرة، وهي المغالة في المهور، حتى أصبحت عائقاً حقيقياً أمام الزواج، ومصدراً للظلم والعنف والانهيار الأسري

لذلك أصبح المهر في بنغلاديش، خصوصاً في الأوساط الريفية وشبه الحضرية، مطالبة مادية ضخمة من قبل العريس أو أسرته. وقائمة طويلة من الشروط تشمل أموالاً، ذهباً، أثاثاً فاخراً، سيارات، بل أحياناً أراضٍ أو بيوتاً. فيتم الضغط على أهل العروس بشكل مباشر أو غير مباشر.

والأسباب التي تكمن في تحديد المهور العالية:

وإظهار المكانة الاجتماعية: في بعض الأحيان، يقوم أهل العريس طوعاً أو أهل العروس قسراً بفرض مهر مرتفع لإظهار المكانة الاجتماعية أمام الناس. ومع ذلك، لا يبذل أي من الطرفين جهداً حقيقياً لتحصيل هذا المهر، بل يُفعل ذلك فقط لمجرد الحفاظ على المظاهر الاجتماعية.

منع الطلاق : أي أنه كلما زاد المهر، زاد خوف الزوج من الطلاق. إذ أن هناك اعتقاداً شائعاً في المجتمع المسلم في بنغلاديش بأن الطلاق مرتبط بدفع المهر كاملاً. ولهذا نرى أن الزوج في كثير من الأحيان لا يطلق زوجته، حتى وإن ارتكبت أخطاء جسيمة، بسبب عجزه عن دفع المهر. ولكن الحقيقة هي أن المهور المرتفعة لا يمكن أن تحفظ أسرة مليئة بالمشاكل.

2- التهاون في دفع المهر :

يُعدّ المهر (الصدّاق) في الشريعة الإسلامية حقاً مالياً للمرأة، وهو من شروط صحة عقد النكاح. لكن في بنغلاديش، وعلى الرغم من أن الغالبية العظمى من السكان مسلمون، تُمارس عادة عدم دفع المهر أو الاكتفاء بمهر رمزي جداً أو مؤجل وغير مدفوع أصلاً، وهو ما يتناقض مع التعاليم الإسلامية، ويؤدي إلى انتقاص من حق المرأة، بل ويمثل ظلماً لها في كثير من الحالات. في كثير من الأحيان يتم تسجيل المهر في العقد، لكنه لا يُدفع لا نقداً ولا مؤجلاً، ويبقى حبراً على ورق.

ومن الأسباب في عدم استيفاء المهر أن مسألة تحديد المهر في الزواج في المجتمع المسلم في بنغلاديش تُقَيَّم بأهمية كبيرة، إلا أن استيفاءه لا يُؤخذ بالجدية نفسها من قبل العريس أو العروس. فكثيراً ما يُعطى تحديد المهر أهمية مفرطة تؤدي إلى المساومة الحادة، وأحياناً إلى الشجار بل وحتى إلى وقوع أحداث مؤسفة. وفي بعض الحالات يُلغى الزواج بسبب ذلك. ومن المدهش أن الأمر الذي يُؤخذ بكل هذا الجِدِّ عند تحديده، لا يُؤخذ بنفس الجِدِّ عند استيفائه. ورغم وجود حكم شرعي بجعل المهر قابلاً للاستيفاء، فإن كثيراً من الناس يتساهلون في دفعه، مما يؤدي إلى بقاء المهر غير مدفوع.

3- انتشار ظاهرة الدوطة (طلب مهر من أهل العروس) بين المسلمين

بالرغم إن الشريعة الإسلامية قد جعلت المهر (الصداق) حقاً خالصاً للمرأة يحدث عكس المبدأ الشرعي

في بعض المناطق شبه القارة الهندية، خصوصاً في بنغلاديش، حيث تتجلى في شكل مهر عكسي، يتمثل في طلب من أهل العروس تقديم مبالغ مالية أو هدايا للعريس عند الزواج. على الرغم من تجريم هذه الممارسة رسمياً، فإنها ما تزال منتشرة وتؤثر سلباً على النسيج الاجتماعي وحقوق المرأة. حيث ما يعد انتهاكاً لتوجيهات القرآن الكريم. فتُعَدُّ الدوطة (Dowry) أحد أكثر العادات الاجتماعية إثارةً للجدل في جنوب آسيا،

لأن بنغلاديش مجتمع متنوع، فيه خليط من الثقافات الإسلامية والهندوسية، جاء تقليد "الدوطة" في الأصل من الأعراف الهندوسية، حيث كانت تُعتبر الفتاة عبئاً، فيُطلب من أهلها تجهيزها بكل مستلزمات الحياة الزوجية. ومع مرور الوقت، تسلسل هذا العُرف إلى بعض المجتمعات المسلمة في بنغلاديش، خاصة في المناطق الريفية. ولسبب ضعف الثقافة الإسلامية لدى بعض الناس أدى إلى خلط بين العادات والدين وسيطرة الأعراف الاجتماعية على القرارات العائلية انتشرت الدوطة بدلاً من المهر في بنغلاديش.

وموقف الإسلام من الدوطة صريح جداً في هذه القصة، فالدوطة محرمة شرعاً لأنها تمثل ظلماً للمرأة وأهلها. قال النبي صلى الله عليه وسلم: "لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه" (أحمد، ح 7762). كما أن النبي ﷺ لم يطلب دوطة عند تزويج بناته، بل قدّم لهن ما تيسّر من تجهيز بسيط.

وتسبب ممارسة الدوطة الآثار السلبية في المجتمع المسلم، منها عجز الأسر الفقيرة عن تزويج بناتهم، وزيادة نسبة العنوسة بسبب الشروط المالية المجحفة، والعنف الأسري ضد العروس عند عدم كفاية الدوطة، وقد يصل إلى حالات انتحار أو قتل لنساء بسبب النزاع حول الدوطة.

فإن أعطى أهل العروس شيئاً للعريس أو لأهله برضاهم ومن غير أي نوع من الضغط أو الشروط، فلا يُعتبر ذلك من المهر أو من المال المحرم، بل يُعدّ هدية أو عطية. وقد قدّم رسول الله صلى الله عليه وسلم بنفسه هدية لزوج ابنته عن طيب خاطر، ولم يكن ذلك من باب المهر أو ما يُعرف اليوم بالمهر الثقيل أو الجهاز المفروض.

وقد ورد في الحديث: "أن النبي صلى الله عليه وسلم جهّز ابنته فاطمة رضي الله عنها عند زواجها، فأهدى لها عباءة من صوف، وقربة ماء، ووسادة محشوة من نبات الإذخر". (النسائي: ٣٣٨٤، وابن ماجه: ٤١٥٢).

الفرق بين المهر والدوطة

الدوطة (الجهيز)	المهر في الإسلام	البند
أهل العروس	الزوج	الجهة المقدّمة
الزوج أو أهله	الزوجة	الجهة المستفيدة
عادة اجتماعية باطلة	واجب شرعي	الطبيعة الشرعية
عبء مالي على أهلها	تكريم للمرأة	أثره على الأسرة
محرم ومرفوض شرعاً	مشروع ومستحب التيسير فيه	موقف الإسلام

4- المهر وتوثيق الزواج الوثيقة (الكابين)

في الزواج الإسلامي، يُعدّ المهر (الصدّاق) حقاً شرعياً خالصاً للزوجة، يجب على الزوج دفعه لها، ويُذكر عادة في وثيقة الزواج الرسمية، والتي تُعرف في بنغلاديش باسم "الكابين" (Kabinnama) "ورغم وجود إطار قانوني وشكلي يوثق المهر في هذه الوثيقة، إلا أن التطبيق العملي في المجتمع البنغلاديشي يشوبه الكثير من التجاوزات، كالامتناع عن دفع المهر، أو تسجيله شكلياً فقط، أو استبداله بممارسات مثل الدوطة (الجهيز).

يعتقد غالبية المسلمين في بنغلاديش أن "المهر" و"الكابين" هما مصطلحان مترادفان، بينما في الواقع هما شيئان مختلفان تماماً. هذا الجهل شائع لدى الجميع، سواء كانوا متعلمين أو غير متعلمين. لقد تمّ الحديث سابقاً عن مفهوم "المهر". أما "الكابين" فهي كلمة فارسية تعني التسجيل أو التوثيق. الكابين هو اسم تسجيل الزواج. ووفقاً لقانون تسجيل الزواج والطلاق للمسلمين في بنغلاديش لعام 1974، فإنه يجب تسجيل كل عقد زواج. ويشمل التسجيل كتابة أسماء الزوجين، وتاريخ الزواج، والمهر، وغير ذلك من المعلومات في السجلات الرسمية. وتسمى الوثيقة التي تحتوي على هذه المعلومات بـ"وثيقة الكابين" (كما نشر في صحيفة إيتفاق، 21 إبريل 2021).

ووفقاً للقوانين المعمول بها في الدولة، فإن تسجيل كل زواج إلزامي. وهذا حق لكل من الزوج والزوجة. كما أن الوثيقة ضرورية لحل أي مشاكل قد تحدث في المستقبل، ولضمان إثبات النسب الصحيح للأبناء. لذلك، فإن المهر والكابين شيئان مختلفان تماماً. فالكابين ليس بديلاً عن المهر، بل هو وسيلة لتوثيقه.

5- تحديد المهر حسب العوامل الاجتماعية دون التوجيهات القرآنية

الإسلام لم يُحدد مقدراً ثابتاً للمهر، لكن أعطى ضوابط شرعية أن يكون قليلاً وميسراً. أن يكون عن طيب نفس. أن يكون ملگاً للمرأة، لا لأهلها. أن لا يكون شرطاً لكرامة أو "قيمة" الفتاة. قال النبي ﷺ: "خيرُ الصّدّاقِ أيسره" (الحاكم، - 1139) وزوّج ﷺ أحد الصحابة بما معه من خاتم حديد فقط! (مسلم، ح 1425).

لكن في الواقع البنغلاديشي، غالبًا ما يتم تحديد المهر بناءً على الاعتبارات العرفية والاجتماعية، وليس استنادًا إلى التوجيهات القرآنية أو المعايير الشرعية، مما يؤدي إلى تفاوت كبير في مقدار المهر، وفي أحيان كثيرة إلى إهماله تمامًا ، ويلعب بعض العوامل في تحديد المهر عند مسلمي بنغلاديش ، منها

أ- دور العادات والتقاليد

في بنغلاديش، تلعب العادات والتقاليد دورًا قويًا في تحديد شكل المهر ومقداره. غالبًا ما يتم اتباع التقاليد المحلية التي تختلف من منطقة لأخرى، حيث تُعتبر المهور وسيلة لإظهار مكانة العائلة الاجتماعية والاقتصادية. في بعض المناطق، يشترط على العروس أن تُقدم هدايا أو مبالغ مالية كبيرة لعائلة الزوج، وهو ما يخالف التوجيهات القرآنية.

ب- تأثير الطبقات الاجتماعية والحالة الاقتصادية

تؤثر الفوارق الطبقيّة بشكل واضح على المهر؛ فالعائلات الثرية تميل إلى رفع قيمة المهور، سواء لتحقيق نوع من التباهي أو لضمان استحقاق العريس، بينما تحاول العائلات ذات الدخل المحدود تقليل المهر، إلا أنها غالبًا ما تواجه ضغوطًا من المجتمع.

وتتفاوت تقدير المهور حسب الحالة الاقتصادية لعائلة العروس، فالأسر الفقيرة تطلب مهرًا رمزيًا أو تتنازل عنه مقابل موافقة الزوج. والعائلات الثرية تضع مهرًا مرتفعًا كنوع من الواجهة الاجتماعية.

ومستوى تعليم العروس ، كلما زاد تعليم الفتاة، يُطلب مهر أعلى. لكن هذا التحديد لا يستند إلى مبدأ "مهر المثل" وإنما إلى تقييم مادي بحت. و مهنة الزوج أو مرتبته، فالطبيب أو المهندس أو المهاجر إلى الخارج يُطلب منه مهر أعلى. وقد يُشترط مبلغ معين يُربط بدخله وليس بقدرته الحقيقية أو نية التكريم.

ج- دور الأسرة والمجتمع المحلي

تلعب الأسرة دورًا مركزيًا في تحديد المهر، حيث قد تقوم الأسر بفرض شروط على المهور بما يخدم مصالحها أو يحقق نوعًا من السيطرة الاجتماعية. كما يمارس المجتمع المحلي دورًا في المحافظة على هذه العادات وتكريسها عبر الأعراف غير المكتوبة.

6- طلب العفو من الزوجة عن المهر

من العادات المنتشرة في مجتمع بنغلاديشي أن يطلب الزوج من زوجته العفو عن المهر في ليلة الزفاف أو بعدها، بل إن أولياء العروس أيضًا ينصحونها أحيانًا ويجبرونها على التنازل. ولكن هذا التنازل لا يسقط وجوب دفع المهر شرعًا، ولا ينبغي أن يُطلب منها ذلك. وقد ورد في الفتاوى الهندية (313/1) أن هذا ليس مخرجًا شرعيًا من أداء المهر.

7. تحديد المهر بأرقام فردية كعادة ثقافية

رغم أن الشريعة حدّدت الحد الأدنى للمهر، إلا أنها لم تحدد له سقفًا أعلى. لكن في بعض المجتمعات في شبه القارة الهندية، وخاصة في بنغلاديش تُمارس عادة تحديد المهر بأرقام فردية مثل: تاكا واحدة، أو مئة ألف وواحدة.

يُفَضَّل البعض تحديد المهر بأرقام فردية مثل: 5001 ، 7777 ، 9999 تاكا ، (والي الله ، 2011) ، يُعتقد أن الرقم الفردي يجلب البركة أو يرمز إلى الاستمرار والنمو. هذه الأرقام قد تُسجل في وثيقة المهر، أو عقد الزواج. والإسلام لم يربط أيّ فضل شرعي بالأرقام الفردية في المهر. ولا يوجد في القرآن أو السنة ما يدل على أن الأرقام الفردية تُستحب أو تُبارك في عقد الزواج.

الآثار السلبية لعدم التوافق مع التوجيهات القرآنية

قد رأينا الانحرافات واضحة عن التوجيهات القرآنية في المهر فيما يتعلق بتطبيق هذا الحكم، مما يؤدي إلى نتائج سلبية على المستوى الديني والاجتماعي والاقتصادي.

أ- انتهاك لحقوق المرأة

يُحوَّل المهر من "حق للمرأة" إلى "عبء عليها"، مما يُجردها من أحد حقوقها الشرعية. وتصبح المرأة عرضةً للاضطهاد إذا لم يتم دفع المهر المطلوب للعريس أو عائلته. عندما يُطلب من أسرة العروس دفع المهر، تتحول المرأة من كونها صاحبة حق إلى سلعة يتم التفاوض عليها. هذا الوضع يهين كرامتها ويجعلها عرضة للتهميش والاستغلال.

ب- التهاون في دفع المهر

على الرغم أن المهر فريضة شرعية وحق مالي ثابت للزوجة بنصوص القرآن والسنة، مع ذلك مع الأسف، نرى في المجتمع البنغلاديشي ظاهرة خطيرة تتعلق بـ التهاون في دفع المهر، إما بتأخير عمداً، أو بإلغائه ضمناً، أو بالاستخفاف به بعد العقد. ومن مظاهر التهاون في دفع المهر في بنغلاديش: كتابة مبلغ صوري (رمزي) في العقد مثل 100 تاكا أو 101 تاكا دون نية دفعه. أو عدم المطالبة به من قبل أهل العروس بدافع الحياء أو "تساهل ديني". ، (ولي الله ، 2011) واعتقاد البعض أن المهر مجرد شكلي ولا يلزم دفعه إلا عند الطلاق. وعدم إعطاء الزوجة مهرها المؤجل حتى بعد سنوات من الزواج.

والتهاون في دفع المهر هو تفريط في أمر فرضه الله، ولا يجوز التغاضي عنه بعرف أو مجاملة. المهر ليس مجرد مبلغ مالي، بل رمز للالتزام والمسؤولية والتكريم. ومن الظلم أن تستحل العلاقة دون أداء هذا الحق المشروع. حيث قال النبي ﷺ: "أدّ الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك" (أبو داود ، ج 3535)

ج- العنف الأسري والابتزاز

في حالات كثيرة، تتعرض النساء لسوء المعاملة، والابتزاز، والاعتداء الجسدي أو حتى القتل بسبب المهر. في حالات كثيرة، لا تكتفي أسر الأزواج بالمهر الأول، بل تستمر بالمطالبة بمزيد من المال بعد الزواج، مما يؤدي إلى التعنيف الجسدي أو النفسي للزوجة.

د- عزوف الشباب عن الزواج

فكثير من الأسر في المجامع المسلم غير قادرة على دفع المهور الباهظة، ما يؤدي إلى تأخير زواج البنات، ويسهم في مشكلات اجتماعية مثل العنوسة والاكنتاب وارتفاع نسبة الفقر.

هـ- تشويه صورة الإسلام

حين تُربط هذه الممارسات الظالمة بالإسلام، يتولد انطباع خاطئ بأن الإسلام يشرعن ظلم المرأة، بينما الحقيقة أن الشريعة الإسلامية تنص على تكريمها ومنحها حقوقها.

و- ارتفاع حالات الطلاق

المشاكل المالية المرتبطة بالمهر تؤدي إلى نزاعات زوجية، وقد تكون سبباً في زيادة معدلات الطلاق.

العنف الأسري المرتبط بالمهر، في بعض الحالات، يؤدي النزاع حول المهر إلى عنف أسري ضد الزوجة أو الزوج، سواء كان ذلك بالضغط النفسي أو المادي.

سبل علاج الانحرافات عن الهدى القرآني في قضية المهر

إن تصحيح الانحرافات في قضية المهر يتطلب تضافر جهود الجميع: العلماء والدعاة، والمربين، وأولياء الأمور، والمشرعين. ولا بد من العودة إلى جوهر الدين الذي دعا إلى التيسير، والابتعاد عن التكلف. فكلما اقترب الناس من الهدى القرآني، زالت عنهم المعوقات التي تفسد حياتهم.

فالعلاج والحلول المقترحة لهذه القضية :

أ- العودة إلى الهدى القرآني في المهر وإرشادات السنة النبوية ، وذلك بتذكير المسلمين بأن المهر في الإسلام ليس تجارة، بل "نحلة" أي عطية عن طيب نفس. وبنشر السنن النبوية مثل زواج النبي ﷺ بعائشة بدراهم معدودة، وزواج الصحابة بأيسر المهور.

ب- التوعية الدينية والإعلامية ننشر الفهم الصحيح للمهر من خلال المساجد، المدارس، والوسائل الإعلامية، وتوضيح أن المهر فرض شرعي، وليس رمزياً، ويجب الوفاء به عاجلاً أو آجلاً. وأفضل وسيلة لتحقيق ذلك هي إدراج هذا الموضوع في النظام التعليمي.

ج- التأكد من كتابة المهر بوضوح في العقود، ووجود نية صريحة لدفعه، والتشجيع على الدفع المعجل، أو على الأقل ضمان المؤجل بوثائق قانونية. ويمكن فرض رقابة على عقود الزواج، والتأكد من تنفيذ الحقوق الشرعية.

د- تعزيز دور المرأة في المطالبة بحقوقها ، بدعم المرأة قانونياً ومعنوياً في حال عدم حصولها على مهرها، بتقديم الاستشارات القانونية مجاناً للنساء المطالبات بحقوقهن الزوجية.

هـ- تفعيل القانون، وذلك بإلزام المأذونين والجهات الرسمية بالتأكد من دفع المهر أو توثيقه.

وفرض غرامات على من يُهمَل دفع المهر أو يتهرب منه عمداً.

و- تشجيع النماذج الإيجابية بتسليط الضوء على الزيجات الناجحة التي التزمت بالمهر الشرعي. وتحفيز المجتمع على اعتبار المهر رمزاً للتقدير لا عبئاً مالياً.

3- الخاتمة

يؤكد هذا البحث أن المهر في الإسلام ليس عبئاً مالياً ولا تجارة، بل هو تكريم للمرأة وضمان لحقها كما جاءت التوجيهات القرآنية فيه بوضوح، ومع ذلك، فإن الممارسات السائدة بين مسلمي بنغلاديش تُظهر الحاجة الملحة إلى مراجعة وتقويم شاملين، للعودة إلى الهدى القرآني الذي يضمن العدالة والرحمة في العلاقات الأسرية. لقد استعرض هذا البحث واقع المهر في المجتمع البنغلاديشي، حيث تم الكشف عن وجود فجوة بين الهدى القرآني والممارسات المجتمعية التي تتسم بالمغالاة والتعقيدات الاجتماعية والاقتصادية.

1.3- النتائج

1. هناك فجوة واضحة بين التوجيهات القرآنية والممارسات الواقعية. في المتمتع البنغلاديشي.
2. سيطرة العادات الاجتماعية أدت إلى تحويل المهر إلى وسيلة تفاخر أو ضغط اقتصادي.
3. ضعف الوعي الديني لدى العامة من المسلمين في هذا الجانب.
4. قلة التثقيف الشرعي في قضايا الأسرة والزواج، خصوصاً بين فئة الشباب.
- أظهرت الدراسات الميدانية في عدد من المناطق البنغلاديشية ما يلي:
5. غالباً ما يُقدّر المهر بناءً على الوضع الاجتماعي أو المكانة المالية لعائلة المرأة.
6. المغالاة في المهور أمر شائع، خصوصاً في المدن والمناطق المتأثرة بثقافة الاستهلاك.
7. في حالات أخرى، يتم التحايل على دفع المهر أو تأجيله دون نية سداد، وهو ما يخالف الشرع.
8. النساء غالباً ما يُحرمن من حقهن الكامل في المهر، بسبب الجهل أو الخوف من تعطيل الزواج.

2.3-التوصيات

- تعزيز التوعية الدينية والشرعية من خلال حملات إعلامية ومساجد لشرح أحكام المهر ومقاصدها
- تشجيع العلماء والفقهاء على إصدار فتاوى وتوجيهات واضحة تحث على التيسير وتجنب المغالاة في المهور.
- إدراج فقه الأسرة في المناهج الدراسية لتعزيز الوعي لدى الشباب المقبلين على الزواج.

- تفعيل دور المؤسسات الشرعية والاجتماعية في ضبط المهور ومنع المغالاة.
- تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني في مراقبة ومساندة الزواج الميسر.
- تشجيع الحوار الأسري والمجتمعي لتعديل العادات والتقاليد التي تؤدي إلى المغالاة في المهور.

4- المراجع والمصادر

المراجع والمصادر العربية

القرآن الكريم

- أبو داود، س. ب. الأشعث السجستاني. (د.ت). سنن أبي داود (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد). بيروت: دار الفكر.
- أبو جيب، س. (1992). القاموس الفقهي. دمشق: دار الفكر.
- أولي الله، س. (2011). مهر الشرعي وأحكامه. دكا: مكتبة الرحيم.
- أنيس، إ.، منتصر، ع.، الصوالحي، ع.، & أحمد، م. خ. (2004). المعجم الوسيط. القاهرة: مكتبة الشروق الدولية.
- ابن حنبل، م. ب. أ. (2001). المسند (تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرون، ط 1). بيروت: مؤسسة الرسالة.
- ابن كثير، إ. ب. ع. (1990). تفسير القرآن العظيم (ترجمة: اختر فاروق). دكا: مؤسسة الإسلام.
- ابن ماجه، م. ب. ي. القزويني. (د.ت). سنن ابن ماجه (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). بيروت: دار الفكر.
- ابن عبد ربه، ي. ب. ع. (1998). الاستذكار (ج 5، ص 408). بيروت: دار الكتب العلمية.
- البيهقي، أ. ب. ح. ب. ع. (1344هـ). السنن الكبرى. حيدر آباد: مجلس دائرة المعارف النظامية.
- البخاري، م. ب. إ. (1987). الجامع الصحيح (تحقيق: مصطفى البغا). بيروت: دار ابن كثير.
- بلياوي، أ. ف. ع. (1986). مصباح اللغات. دلهي: مكتبة برهان.
- التويجري، م. ب. إ. (2010). مختصر الفقه الإسلامي. الرياض: دار أصداء المجتمع.
- الحقسي، م. ب. ع. ب. م. (2004). الدر المختار. بيروت: دار الكتب العلمية.
- الحاكم، م. ب. ع. النيسابوري. (1999). المستدرک على الصحيحين (ج 3، ص 122). بيروت: دار التراث العربي.
- الزحيلي، و. ب. م. (د.ت). الفقه الإسلامي وأدلته (ط 2، ج 9، ص 67). دمشق: دار الفكر.
- النسائي، أ. ب. ش. (1986). السنن (ط 2، رقم الحديث: 3384). حلب: مكتب المطبوعات الإسلامية.

المرغيناني، ع. ب. أ. ب. (2009). *الهداية*. باكستان: إدارة القرآن والعلوم الإسلامية.
النووي، م. ب. ش. (2001). *تهذيب الأسماء* (ج 1، ص 174). بيروت: دار الكتب العلمية.
اللجنة المنظمة. (2005). *قضايا الزواج والحياة الأسرية من منظور إسلامي*. دكا: مؤسسة الإسلام.
الفيروزآبادي، م. ب. ي. ب. م. ب. إ. (2005). *القاموس المحيط*. بيروت: مؤسسة الرسالة.
مسلم، ح. ب. ح. القشيري. (د.ت). *صحيح مسلم* (تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي). بيروت: دار إحياء التراث العربي.

المراجع والمصادر غير العربية

الصحف

- Chowdhury, F. D. (2010). Dowry, women, and law in Bangladesh. *International Journal of Law, Policy and the Family*, 24(2), 198-221.
- Oliullah, Sohaib, 2011. *Mohar er Sharyee Bidhan*. Dhaka: Maktabatur Rahim. Sompadona Porisod. 2005.. Dhaka: Islamic Foundation.
- Banglapedia, "Dowry", Retrieved from: <https://en.banglapedia.org/index.php?title=Dowry>, date: 3 April, 2024.
- Newspaper
Daily Ittefaq, 21 Apr. 2021. : <https://shorturl.at/t7Qbq>). Routledg